أوراق العالم العربي في حالة انتقالية
ARAB WORLD IN TRANSITION PAPERS

مسألة الجهوية بالمغرب

الباحث
مختار بن عبد لاوي
أستاذ جامعي، رئيس مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية
الدار البيضاء، المغرب

مارس 2013

FONDATION CORDOUE DE GENÈVE
CORDOBA FOUNDATION OF GENEVA - مؤسسة قرطبة بجنيف

تنسيق وإعداد: محمد الجغلالي

ساهم في الإعداد للنشر: الأخضر غطاس و شارلين شامبرون.

فريق مشروع "العالم العربي في حالة انتقالية": فلورانس لوفر و محمد الجغلالي

تصميم: أمين لخضر

شكر وعرفان: هذه الأوراق هي عمل تشاركي بين كتاب الأوراق و"منتدى قرطبة الآن". يتكون هذا المنتدى من خبراء من أوربا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ويهتم بقضايا تحويل الخلافات بالمجتمعات العربية كما يشتغل أيضا كفضاء للحوار والوساطة. الشكر موصول لجميع أعضاء المنتدى على مساهماتهم. كما حصل هذا العمل على دعم شركائنا بقسم "الدين-السياسة-النزاع" بوزارة الاتحاد السويسري للشؤون الخارجية، نخص بالشكر كل من جون-نيكولا بيتر وكورينا مجاهد بيرغر.

© مؤسسة قرطبة بجنيف، 2013 **© Cordoba Foundation of Geneva, 2013**

Fondation Cordoue de Genève
Case postale 360
CH -1211 Genève 19
Tél: +41 (0) 22 734 15 03
Fax: +41 (0) 22 734 10 34
Email: info@cordoue.ch
Website: www.cordoue.ch

الآراء الواردة في أوراق "العالم العربي في حالة انتقالية" هي ثمرة نقاش جماعي ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر مؤسسة قرطبة.

أوراق "العالم العربي في حالة انتقالية"هي ملكية مشتركة لمؤسسة قرطبة بجنيف وكتاب الأوراق. يسمح بإعادة استعمالها أو نشرها شريطة ذكر المصدر.

مؤسسة قرطبة بجنيف

انطلقت مؤسسة قرطبة بجنيف منذ تأسيسها سنة 2002 من معاينتها للنقص الكبير في العالم العربي والإسلامي للوسائل البشرية والآليات والمؤسسات الكفيلة بتحويل الخلافات بطرق لاعنفية، بهدف سدّ جزء من هذا الفراغ.

كما تهدف مؤسسة قرطبة إلى ترقية التبادل بين الثقافات والحوار بين الحضارات، والمساهمة في البحث والنقاش حول سُبل تحقيق السلام في العالم وذلك من خلال إشراك نسيج متنوع من الشخصيات العربية والغربية ومن ذوي السمعة الدولية في أنشطتها ومبادراتها لإيمانها بحتمية التعايش السلمي بين أبناء الأسرة البشرية الواحدة.

وقد جرى الاتفاق على تسميتها مؤسسة قرطبة بجنيف إشارة إلى إمكانية الجعل من جنيف المدينة الدولية "قرطبة القرن الواحد والعشرين" وترقية روح التعايش والتسامح الذي عرفته قرطبة في عصرها الذهبي ونشره على الصعيد العالمي.

برنامج شمال أفريقيا وغرب آسيا في تحوُّل (نواة-NAWAT)[1]

هو برنامج لمؤسسة قرطبة بجنيف يسعى إلى تطوير فهم مشترك وجماعي ومبادرات لتحويل النزاع. يركز البرنامج على الديناميات التي تنشأ في تقاطع بين المسارات الاجتماعية والسياسية والدينية، خاصة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط و/أو التي تهم المسلمين في الغرب. يسعى البرنامج كذلك إلى المساهمة في التعايش السلمي بين الجماعات ذات الرؤى المختلفة من خلال تطوير وتعزيز آليات[2] عملية لتحويل الخلاف[3]. انطلق برنامج "نواة - NAWAT" في عام 2010 ويسهر على تنفيذه بشكل مشترك كلٌّ من مؤسسة قرطبة (انظر أدناه) وقسم"الدين-السياسة-النزاع" في دائرة السلامة البشرية بالوزارة السويسرية للشؤون الخارجية.

يأتي برنامج نواة في الإطار العام لما يسمّى بالربيع العربي والحركيات الجديدة التي أحدثت تطورات هامة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، وأيضا فيما يتعلق بالتصورات والعلاقات بين العالمين الإسلامي والغربي. في هذا السياق الذي يتميز بأشكال جديدة للعمل السياسي والدعوة إلى الديمقراطية، أصبح التفاعل بين الديني والسياسي ودور الفاعلين السياسيين ذوي التوجهات الدينية رهانا هاما أكثر من أي وقت مضى. وقد انتشرت في كثير من بلدان المنطقة التوترات بين النظرة الدينية والنظرة العلمانية للسياسة وأصبح للأطراف الفاعلة الجديدة تأثير على فرص التحولات السلمية والمجتمعات التعددية أو على مخاطر زيادة التوترات.

---

[1] كان اسم البرنامج في السابق "قرطبة الآن"، وتم إعادة تسميته برنامج "شمال أفريقيا وغرب آسيا في تحول"في عام 2011، لتفادي الخلط بين البرنامج وبين "منتدى قرطبة الآن" وبين مؤسسة قرطبة.

[2] آلية تحويل الخلاف هي بنية أو عملية داخل المجتمع لضمان حدوث تغيير، ومعالجة الخلافات بطريقة لاعنفية. مفهوم المواطنة له دور وظيفي في هذه الآليات، من خلال استيعابه لمبادئ الدولة المدنية بما في ذلك التعددية السياسية، وعدم الإقصاء وحقوق الإنسان، وما يترتب عن ذلك من أن المواطنين هم كيان سياسي أو كتلة أساسية في بناء الدولة المدنية.

[3] تحويل الخلاف هو تغيير طريقة التعامل مع الخلاف من خلال تمكين أطراف الخلاف وتعزيز الاعتراف المتبادل، وذلك للحد من استخدام العنف. وهو ينطوي على التعامل مع الأسباب المباشرة وغير المباشرة/البنيوية لجوانب الخلاف.

مشروع «العالم العربي في حالة انتقالية»

تــقــديــم

يعتبر مشروع "العالم العربي في حالة انتقالية" (Arab World in Transition - AWT) جزءا من برنامج "شمال أفريقيا وغرب آسيا في تحوّل" (NAWAT)[4] الذي ترعاه مؤسسة قرطبة بجنيف و بدعم من قسم "الدين-السياسة-النزاع" بالوزارة السويسرية للشؤون الخارجية. يتفاعل هذا المشروع في تنفيذه مع استشارات وتعاون باحثين وفاعلين وممارسين من أوربا وشمال إفريقيا والشرق الأوسط،مجتمعين في إطار "منتدى قرطبة الآن" (أنظر أسفله).

[4] كان اسم البرنامج في السابق "قرطبة الآن"، وتم إعادة تسميته برنامج "شمال أفريقيا وغرب آسيا في تحوّل" في عام 2011، لتفادي الخلط بين البرنامج وبين "شبكة قرطبة الآن" وبين مؤسسة قرطبة.

الأهداف العامة

يهدف مشروع "العالم العربي في حالة انتقالية" إلى دعم التغيير الديمقراطي السلمي في العالم العربي وتعزيز القيم الخمسة التي تفاعل معها الحراك السياسي الأخير الذي تشهده المنطقة العربية وهي: الحرية والكرامة والمساواة والعدالة والمواطنة.لتحقيق ذلك يسعى هذا المشروع إلى المساهمة في تطوير تحليل الحركيات السياسية والدينية والاجتماعية بالمنطقة العربية من خلال البحث (والنقاش المصاحب له)و تشجيع فهم مشترك للخلافات القائمة أو المحتملة في حوار مع الجهات المعنية.بالإضافة إلى التحليل والفهم، فإنّ أوراق مشروع "العالم العربي في حالة انتقالية" ترمي إلى تحديد الفرص والإمكانات المتوفرة للمبادرات العملية والميدانية لـخفض التوتر المتولد عن إرث الفترات السابقة والإكراهات الجديدة للتحولات السياسية،وذلك عبر إشراك الجهات المعنية في المداولات حول أوراق بحث/عمل باعتبارها فرصة وفضاء للتواصل والتعاون.

مقاربة مشروع "العالم العربي في حالة انتقالية"

أوراق بحث/عمل مشروع "العالم العربي في حالة انتقالية"ليست الوحيدة التي تحاول فهم التحولات الاجتماعية والسياسية في المنطقة العربية؛ لكنها تتميز بسلوكها طريقا وسطا ومن خلال نسجها لطابعها الخاص:

- فهي ليست مجرد نصوص أكاديمية أنجزها باحثون للمتخصصين والجامعيين فقط، بل تهدف الوصول لجمهور عريض وإلى مقروئية كبيرة (من خلال النشر الإلكتروني المفتوح)،من خلال أسلوب واضح وخال ما أمكن من المفاهيم المركبة.
- في مقابل الخبرة التي تنتجها مجموعات التفكير،والتي تركّز على علاقات النخب، فإن أوراق "العالم العربي في حالة انتقالية"تركز أكثر على الحركيات الاجتماعية بدلا من أدوار النخبة.
- في توجهها الإجرائي، فهي لا تناقش النظريات، بل تصف الأوضاع كما هي بحيادية ودون تحيز.
- تبحث هذه الأوراق عن فرص لتفادي الخلافات أو تحويلها دون إخلال بعدم التحيّز الواجب والسعي إلى قبول الفاعلين بخلاصاتها.

حاول الباحثون وكتّاب أوراق"العالم العربي في حالة انتقالية" الالتزام بالمبادئ التوجيهية التالية في أبحاثهم:

- الانطلاق من التجربة الميدانية للحركيات الاجتماعية والبحث استناداً على الملاحظة "من الأسفل"، والتركيز على المستوى المحلي، بدون إهمال الامتداد الإقليمي في بعض الأحيان، وإعطاء مساحة واسعة للمقابلات المباشرة في البحث، وتسليط الضوء على المعنى الذي تعطيه الأطراف الفاعلة لسلوكها ومواقفها.

- الطابع التشاركي للبحث:حيث تتحول الأطراف السياسية والدينية الفاعلة[1] من مواضيع للدراسة إلى جهات فاعلة في إنتاج المعرفة. وكذلك كونها شريكة محتملة في المستقبل بخصوص مبادرات تحويل الخلافات.

- عرض الوقائع بطريقة يمكن للجميع قبولها. مقبولية الأبحاث مرتبطة بالاقتناع المتبادل بأنه لا يمكن تحقيق تعاون من دون تشخيص مشترك لحالة الخلاف.

- عدم التحيّز:البحث لا تقوده الرغبة في إثبات نظرية واحدة أو مسبقة.لا تسعى الأوراق البحثية للترويج لفكرة معينة دينية أو حزبية.

- لقد تمّ إيلاء اهتمام خاص للغة الكتابة، لتفادي العبارات ذات الحمولة الأيديولوجية أو المفاهيم المعيارية التي تحكم على الواقع بدلا من وصفه.

- السعي لتحقيق أهداف "العالم العربي في حالة انتقالية"المذكور أعلاه.

من أجل تكوين معرفة جماعية مشتركة

تكرار العملية الائتلافية في مراحل البحث المختلفة مكن من خلق مساحات التواصل وتبادل المعلومات، وجعلها أداة لاستكشاف مبادرات حقيقية لتحويل الخلافات. لهذا عرف مشروع "العالم العربي في حالة انتقالية" تفاعلا مستمرا مع "منتدى قرطبة الآن" الذي يعمل كمجموعة باحثين ونشطاء وممارسين ذات خبرة محدّدة في الخلافات ذات البعد الديني وفي علاقة مع الأطراف المعنية بالخلافات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

يتألف"منتدى قرطبة الآن" من:

- خبراء من الشرق الأوسط ومن أوروبا (تعددية في التمثيلة الجغرافية والنظرة إلى العالم).

- باحثين، نشطاء و/أو ممارسين لهم خبرة في الخلافات ذات البعد الديني في المنطقة أي الخلافات التي تتميز بتفاعل عوامل دينية وسياسية.

- أشخاص ميدانيين لديهم إمكانية الوصول إلى الجهات الفاعلة والدوائر التي لها القدرة على التخفيف من حدة الخلافات العنيفة المحتملة ذات البعد الديني.

- أشخاص لهم روابط وتواصل مع الشخصيات والقيادات الأهلية أو التي تشكل حلقة وسيطة بين أصحاب القرار السياسي والمجتمع المدني

يشكل المنتدى قيمة مضافة حقيقية لمشروع أوراق "العالم العربي في حالة انتقالية" نظراً للمقاربة القائمة على العمل البحثي التشاركي واعتماده على المعارف المحلية. لقد شارك عدد من أعضاء المنتدى في إعداد الأوراق بصفتهم باحثين أو مراجع للباحثين أو ميسرين خلال البحث الميداني بفضل شبكة علاقاتهم أو قربهم من الموضوع أو كونهم معنيين به مباشرة وأخيرا من خلال نقاشات ومداولات الخلاصات الأولى والنهائية لهذه الأوراق.

المخرجات

انطلق مشروع "العالم العربي في حالة انتقالية"صيف سنة 2011 وتم لحد الآن انجاز ثمانية أوراق عمل/ بحثية سنقوم هنا بنشر خلاصات تركيبية لها باللغة العربية والانكليزية (سيتم نشر بعض النصوص الكاملة على موقع مؤسسة قرطبة على الانترنيت).ساهمت الأوراق المنجزة في خلق تفكير جماعي وتكوين معرفة مشتركة بين الفاعلين والمعنيين وشكلت أرضية لإطلاق مبادرات ميدانية للحوار والوساطة وتحويل الخلافات تمت ترجمتها في مشاريع بشراكة محلية (أنظر زاوية NAWATعلى موقع مؤسسة قرطبة).

من خلال نشر هذه الأوراق على أوسع نطاق وتعميم نتائجها، لاسيما في الدوائر السياسية القيادية والرسمية منها أو المدنية تسعى مؤسسة قرطبة إلى أن تطرح قراءة مشتركة وتبيّن أنّ بديلا آخر ممكنٌ لحالة التوتر والاستقطاب التي تعرفها مجتمعات المنطقة العربية.

تحمل أوراق "العالم العربي في حالة انتقالية" في طيّاتها من خلال طابعها التفاعلي توثيقا للحظة السياسية في المنطقة. فسح المجال للفاعلين المحليين لاختيار المواضيع وتضمين النقاشات المختلفة في هذه الأوراق يجعل منها مرآة تؤرخ لرهانات وقضايا الأشهر الأولى لما يسمى "الربيع العربي". ربما تشفع هذه القيمة التأريخية للمرونة التي قد يراها البعض

[1] أي الفاعلون السياسيون والاجتماعيون الذين يستلهمون برنامجهم من نظرة دينية بما في ذلك علاقاتهم مع غيرهم من الفاعلين،إضافة إلى طريقة تعاملهم مع الدولة.

في تعامل هذه الأوراق مع قواعد البحث والكتابة الأكاديميين.

الإعداد التشاركي لأوراق "العالم العربي في حالة انتقالية"

تم استطلاع المواضيع والإشكاليات الملحة التي تجتازها المنطقة العربية من طرف أعضاء "منتدى قرطبة الآن" خلال الدورة التدريبية التي نظمت لفائدة منتدى قرطبة الآن في شهر يونيو 2011 بـــ"أوبرهوفن" بسويسرا. عقد لقاء ثان لمنتدى قرطبة الآن في أكتوبر 2011 بالقاهرة تم خلاله انتقاء مواضيع جديدة.

تم عقد ملتقى دراسي يومي 1 و2 مايو 2012 بالدار البيضاء حيث تم التداول بشكل تفصيلي بشأن أولى المسودات أو الخلاصات الأولية للأوراق. حضر أشغال هذا الملتقى 32 مشاركا. بالإضافة إلى الباحثين والمشرفين على البحوث وأعضاء "منتدى قرطبة الآن"، تمت دعوة فاعلين معنيين بالأوراق التي تمت مناقشتها (تمت دعوتهم بناء على توصية من الباحثين).

قام الباحثون وكتّاب الأوراق بعدها بإدخال التعديلات المطلوبة والملاحظات المعبر عنها في اللقاءات اللاحقة للمنتدى (مونترو/سويسرا في سبتمبر 2012 وتونس في ديسمبر 2012) في مضمون وشكل الأوراق البحثية.

مرفقة بكل ورقة ملحق تعقيبي للنقاشات والملاحظات التي أنجزها أعضاء منتدى قرطبة الآن حولها. هذه الملاحق تعبر على التعدد الغني في الرؤى التي لا يجب أن يحجبها السعي إلى الوصول إلى فهم مشترك.

مسألة الجهوية بالمغرب

الورقة التركيبية الخامسة، مارس 2013

الباحث: **مختار بن عبد لاوي** (أستاذ جامعي، رئيس مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية، الدار البيضاء)

منذ الاستقلال، تبنت السلطات المغربية، باختيارها أحيانا ومكرهة أحيانا أخرى، الجهوية كنظام سياسي وإداري لتجاوز التمركز وتخطي التعارض الموروث عن الإدارة الاستعمارية بين "المغرب النافع" و"المغرب غير النافع"، وكذلك للتجاوب مع مطالب النخب المحلية. مع انطلاق الربيع العربي، أصبحت فكرة الجهوية أكثر من مجرد مبدأ للحكم الرشيد في المغرب، بل صارت رديفة لمسلسل دمقرطة النظام السياسي نفسه. إذا كانت خطابات أغلب الفاعلين تحمل تفاؤلا وإرادة إيجابية للسير نحو نظام جهوي في المغرب؛ فإن تعثرات الملاءمة والتطبيق مازالت هي من يحكم هذا المسار. سنحاول في هذه الورقة عرض بعض مظاهر وتطورات تطبيق الجهوية ومحاذيرها أيضا.

1. التطور التاريخي للجهوية

1.1. مغرب المخزن ومغرب السيبة

كان مغرب ما قبل الاستعمار موزعا بين مدن وتجمعات قبلية تخضع لتدبير محلي شبه مستقل[1]، تتفاوت مستويات اندماجها وولائها للمخزن (السلطان). حسب عبد الله العروي: "لم يكن المغرب يعتمد عملة مشتركة واحدة، ولا يتوفر على شبكة طرقية معتمدة، ولا على نظام مكاييل وأوزان موحدة. وكان السلطان، معززا ببيعته الدينية، العروة الوحيدة التي ترتق هذه الفسيفساء، وتجمعها داخل كيان ذي معنى"[2].

هناك من يستند إلى هذه الروابط المادية الهشة ليتحدث عن وجود نظام جهوي قبل الحماية في المغرب، وغالبا ما تتم الإحالة إلى التدبير الذاتي الذي كانت تتمتع به القبائل. هذا النوع من الاستقلالية سماه البعض ببلاد السيبة مقابل بلاد المخزن التي كانت تخضع بشكل مباشر للسلطان. المقصود بـبلاد "السيبة" عدم خضوع الساكنة التي تعيش في المناطق النائية للضرائب وباقي أنواع الرسوم خلال فترات قد تطول مدتها أو تقصر، نظرا لعجز الدولة عن فرض هذه الضرائب بنفس السهولة التي كانت تفرضها بها في المناطق القريبة. مع ذلك، لم تكن بلاد السيبة تعني وجود كيانات جهوية متحررة أو مستقلة دائمة بقدر كانت بنيات اجتماعية/قبلية كـ"الجْماعة" تتولى مهمات التدبير الذاتي، وتسيير العيش الجماعي على نطاق صغير. أما بخصوص هياكل التنظيم السياسي، على نطاق أوسع، كالجماعات القبلية و"اللف" فقد كانت ذات طبيعة دفاعية يفرضها سياق التنافس الحاد أو التهديدات المجاورة[3].

2.1. المغرب النافع والمغرب غير النافع

ورث مغرب الاستقلال مجالا ترابيا يمكن وصفه بأنه ينتمي إلى عصرين: القرن العشرون والعصور الوسطى، وهو ما زال يعرف في الثقافة السياسية بالمغرب النافع والمغرب غير النافع. اهتم الاستعمار الفرنسي بالمجال الساحلي الغربي، حيث تتركز السهول الخصبة، والفوسفاط، والأسواق الكبرى، وحيث تبدو كلفة الاستثمارات في البنيات التحتية متواضعة، بفعل طبيعة التضاريس، ومغرية بفضل أهمية الأسواق والقرب من الساحل. في المقابل تجاهل المستعمر الفرنسي مناطق الأطلس والصحراء، وتعامل معها كمناطق عسكرية، إلى حدود فترة الاستقلال.

[1] إذا لم تكن هذه المدن عبارة عن ثكنات عسكرية.

[2] A. Laroui; Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830-1912).

[3] تقرير اللجنة الاستشارية للجهوية/الكتاب الثاني: التقطيع الجهوي. 2011، الصفحة 163.

إلى جانب ذلك، من الضروري التذكير بتقسيم المغرب بين الانتدابين الفرنسي والإسباني، والتداعيات السياسية والإدارية والثقافية لهذا الوضع. لقد سعت القوتان الاستعماريتان السابقتان إلى تكريس ثقافتهما بصورة أدت بعد الاستقلال إلى وجود كيانين يختلفان في الأنظمة الإدارية والسياسية والثقافية التي فرضها الانتداب لأربعة عقود.

كما أدى التغيير المستمر في التقسيمات الإدارية للمغرب في عهد الحماية إلى عدم استقرار الخريطة الإدارية والسياسية. تم سنة 1923 تقسيم المغرب إلى عشر جهات تتوزع بين العسكرية والمدنية، ثم تلاه تقسيم 1935 الذي وزع المغرب إلى 13 جهة، وأخيرا تقسيم 1940 الذي أقر التوزيع السباعي للجهات. ولعل ما تحكم بهذه التقسيمات هو الاعتبارات الأمنية والعسكرية، مما جعلها لا تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات التنموية، إلى جانب بقاء المنطقة الشمالية، الخاضعة للاحتلال الإسباني خارج هذا التقسيم.

نجم عن هذا الوضع خطر البلبلة السياسية، لا سيما بسبب استمرار البنيات القبلية، وصعوبة التواصل الاجتماعي بين المناطق والجهات المختلفة ولعل اندلاع أول عصيان مسلح، ممثلا في حركة: "عدي أوبهي"، في المنطقة التي كانت تابعة للانتداب الفرنسي، سنة واحدة بعد الاستقلال، ثم انتفاضة الريف بعد ذلك، في منطقة الانتداب الإسباني، دقت أجراس الخطر، ونبهت الفاعل السياسي "المركزي" إلى ضرورة اتخاذ إجراءات مستعجلة.

3.1. تعثرات مرحلة ما بعد الاستقلال

سعت الطبقة السياسية المركزية بعد الاستقلال، ممثلة في المؤسسة الملكية ونخب الحركة الوطنية، إلى العمل معا أحيانا والتنافس في أحيان أخرى على السيطرة على الإدارة التي خلفتها فرنسا (بثقافتها اليعقوبية المركزية كذلك) واستكمال الاستقلال الوطني، وبناء مؤسسات الدولة العصرية. كان هاجس السيطرة على السلطة السياسية أولوية لدى المؤسسة الملكية نظرا لقوة الحركة الوطنية، واستمرار السلاح في أيدي جيش التحرير، إلى جانب انطلاق الثورة الجزائرية، التي كانت لها امتدادات قوية في المغرب. كما كان هناك تخوف لدى الطرفين من أن منح استقلالية معينة للجهات والمناطق قد يخلق نزوعات انفصالية أو يشجع ظهور نخب جديدة غير متحكم بها.

يضاف إلى ذلك أن أي تسرع في تطبيق إواليات الجهوية كان غير مأمون العواقب. كانت الفوارق الثقافية قوية بسبب استمرار قوة البنيات التقليدية وضعف الروابط بين الجهات والمدن[4]، ولم تكن آليات الإدماج الاجتماعي، مثل المدرسة، والوظيفة العمومية، والجيش، والمؤسسة الدينية قد أدت وظائفها الاجتماعية بعد بما يكفي لتقوية وشائج الأواصر الوطنية. لهذه الاعتبارات جميعا، ظلت المسألة الجهوية، بأبعادها الاجتماعية والثقافية، خارج الأولويات لأن جميع الأطراف، في الحكم والمعارضة، كانت تتوافق على تأجيلها.

بدلا من ذلك، اختارت الدولة المغربية، منذ مرحلة مبكرة، وكخطوة تدريجية، نظاما لامركزيا ترابيا، من خلال تنظيمها انتخابات جماعية منذ 1958، إلى جانب سلسلة من الإصلاحات القانونية والإدارية المتوالية لتعزيز "الجماعات المحلية". كانت الملكية تهدف من وراء هذه الأشكال التحديثية إلى استقطاب الأعيان المحليين، بصورة خاصة في الأرياف، و"تمكينهم" بهدف اكتساب قاعدة محافظة، في مواجهة النخب المدينية للحركة الوطنية، وفي خلق شبكات للولاء والزبونية، وهذا ما نجحت فيه إلى حدود بعيدة.

لم تكتف الملكية بالاستفادة من البنيات الجهوية القبلية القائمة، ولكنها عملت على استبعاد أية منافسة محلية. بهذه الصورة؛ غالبا ما كانت خرائط الأقاليم والعمالات، والدوائر الانتخابية تتحول إلى فسيفساء ثقافية، خارج أي منطق تنموي. كما كانت بعض الدوائر الانتخابية تفصل على مقاس الأعيان المحليين، الذين استفادوا بصورة خاصة من إعادة توزيع "الأراضي المسترجعة"[5]، ومن عدد من الرخص والامتيازات الاقتصادية، لضمان ولائهم.

مع ذلك لم تكن هذه السياسات خلوا من أية آثار إيجابية؛ لقد سمحت على امتداد السنوات بنشوء وتطور نخب محلية تتوفر على تكوين سياسي أولي، وعلى خبرات في التدبير، بالموازاة مع استشراء الفساد والزبونية في صفوفها.

2. الجهوية الموسعة

يمكن القول أن دستور 1996 هو بمثابة مبادرة حسن نية للخروج من الخطاب التقليدي المهترئ عن الديمقراطية، والسعي إلى إعطاء الجهوية بعدا مؤسساتيا. بدا ذلك في ترقية "الجهات" إلى مؤسسة دستورية وتعزيز استقلالية

[4] ليس المقصود هنا العلاقات بين النخب السياسية التي كانت قائمة ومستمرة، ولكن العلاقات المجتمعية بين عموم السكان.

[5] الأراضي التي خلفها المعمرون الفرنسيون بهد مغادرتهم المغرب.

الجماعات والتقليص المتزايد لصلاحيات سلطات الوصاية (وزارة الداخلية).

بدأ الحديث في المغرب عن مفهوم الجهوية الموسعة مع بداية الألفية الثالثة مع انسداد آفاق الحل في قضية الصحراء التي فرضت طرح اقتراح نظام الحكم الذاتي، إضافة إلى إكراهات التنمية المحلية، التي حتمت على المغرب تعيين اللجنة الاستشارية للجهوية لتسطير مشروع جهوية جديدة.

1.2. الجهوية كجواب سياسي عن أزمة الصحراء

وجد الفاعل السياسي المغربي نفسه أمام انحباس فعلي فيما يخص قضية الصحراء. لقد طرح المغرب القضية في إطار تصفية الاستعمار، واستكمال الوحدة الترابية، في مقابل موقف جبهة البوليزاريو التي تبنت أطروحة تقرير المصير بدعم ومساندة الجزائر ودول أخرى. لقد وجد المغرب باستمرار حرجا في اقتصار الاعتراف الدولي على الإدارة المغربية للصحراء دون السيادة الكاملة. دفع هذا الوضع منذ سنة 2000 صانع القرار المغربي إلى البحث عن طرح سياسي توافقي يمكنه أن يفسح المجال للوسطاء لكي يمسكوا العصا من الوسط، ويبلوروا تسوية تجمع بين الاستجابة لمطلب الحكم الذاتي في الصحراء، وتثبيت مبدإ السيادة المغربية، وإكسابها الاعتراف الدولي.

بالموازاة مع ذلك، بدا أن قصر هذا المستوى المرتفع من الاستقلالية في التدبير على الصحراء دون بقية الجهات والأقاليم المغربية الأخرى سوف يخلق حساسية مزدوجة، يمكن أن تكون لها آثار سياسية سلبية:

- محاذير التحول إلى دولة مركبة: يريد المغرب أن يحافظ على طابع الدولة الموحدة، لذلك فإن حصر نظام الجهوية في الصحراء سوف يحوله إلى دولة مركبة، في حين أن إذابة هذه الوضعية ضمن نظام جهوي أشمل، يعم مجمل التراب الوطني، يحافظ على الطبيعة البسيطة للدولة، وربما يساعد كذلك على خفض سقف مطالب الحكم الذاتي في الصحراء.
- الإدماج التدريجي للكيان الاجتماعي والثقافي الصحراوي في الكيان المغربي الموحد: الدولة المركبة دولة هشة بطبيعة بنياتها، تفتقد باستمرار إلى الاستقرار، كلما توفرت مكوناتها الجهوية على مزيد من المقومات إلا وسعت إلى الاستزادة. لذلك فإن تعميم هذا النموذج – ولو بجرعات متفاوتة – سوف يساعد الدولة على المحافظة على قوتها المركزية من خلال توازن مكوناتها.

2.2. الجهوية كآلية لتدبير التعددية الثقافية

ينحدر المغاربة من تجمعات سلالية تتكون من الأمازيغ[6] والعرب[7] والزنوج واليهود[8]. هذا التقسيم لا يبدو مستوفيا للحقائق القائمة على الأرض، فبالإضافة إلى تمازج هذه المكونات لمدة قرون طويلة، مما خلق تقاطعات عميقة فيما بينها، هناك قدر من التبادل الدوري للمواقع الثقافية فيما بينها. فهناك قبائل عربية تبربرت، وقبائل بربرية تعربت، كما أن الزنوج الذين غالبا ما ينظر إليهم بصفتهم ضحايا مأساة العبودية في العصر الوسيط، كانوا أصحاب نفوذ حقيقي، لمواقعهم داخل الجيش، وتأثيرهم في البلاط.

بفضل الدور الإدماجي للنضال المشترك من أجل الاستقلال والمدرسة والوظيفة العمومية، والمؤسسة الدينية، وبنيات المجتمعين المدني والسياسي، ووسائط الاتصال الحديثة، وحركة التمدن السريعة انصهرت هذه المكونات حيث لا يعرف المغرب اليوم توترات قوية بين هذه المكونات.

تبين عدد من الدراسات السوسيولوجية، ذات العلاقة بهوية المغاربة، أنهم يتمثلون أنفسهم كمسلمين أولا، ثم كمغاربة ثانيا قبل الانتقال إلى التمثلات العرقية أو اللغوية الأخرى. لكن هذه الوحدة الشعورية لا تتعارض مع الانتماء لهويات عرقية وثقافية أخرى. من هنا فإن تجاهل التنوع الثقافي اللغوي والديني للمغرب أو السعي إلى طمسه أو تحريفه يمكن أن يحمل بين طياته عواقب وخيمة.

3.2. الجهوية كجواب على الربيع العربي

إذا كان نزاع الصحراء هو بمثابة الزناد الذي أطلق دينامية الجهوية، فإن الربيع العربي دفع كذلك في اتجاه تعميقها. مع بداية الاحتجاجات التي عرفها المغرب سنة 2011 بتأسيس حركة 20 فبراير، اختار المغرب أن يتعامل معها بحكمة فجاء الخطاب الملكي في 9 مارس ليقترح تعديلات

---

[6] البربر ينقسمون لغويا وثقافيا إلى بربر الريف في الشمال، وبربر الأطلس المتوسط، وبربر سوس، وبربر الواحات.

[7] ينقسم العرب إلى مجموعات ثقافية كبرى؛ عرب الفتح (من أصول يمنية) والموريسكيين (المطرودين من الأندلس) والهجرات العربية في العصر الوسيط (بني هلال وبني سليم).

[8] ينقسم اليهود، الذين كانوا يمثلون قرابة 2% من الساكنة المغربية قبل الاستقلال، إلى أولئك الذين كانوا يتواجدون في المغرب منذ أقدم العصور، واليهود القادمين من الأندلس.

دستورية أبرزها الجهوية وترسيم اللغة الأمازيغية اللذين صودق عليهما في دستور 1 يوليوز 2011.

يشكل التقطيع الجهوي إحدى الإشكالات العويصة التي تواجه السلطة السياسية بالمغرب، حيث تم سابقا استحضار الأبعاد الأمنية وإغفال الجوانب الثقافية والاقتصادية. إلى غاية اليوم، لم يقر البرلمان التقطيع الجهوي الجديد، لكن التقرير الذي أعدته اللجنة الاستشارية حول الجهوية ركز على خلق أقطاب اقتصادية ذات موارد متوازنة بقدر الإمكان، تحمل مواصفات التمايز، والتنافس والتكامل في نفس الوقت. يضاف إلى ذلك تجميع المكونات الثقافية الأمازيغية ضمن ثلاث وحدات إدارية وثقافية، حسب خصوصياتها اللغوية والثقافية، هي جهة الريف وجهة بني ملال خنيفرة، وجهة سوس ماسة.

تدرك النخب المحلية اليوم أن مشروع الجهوية المطروح سوف يوفر لها موارد أكبر، وصلاحيات أوسع مما سيقوي نفوذها الاجتماعي والسياسي ويخلصها من سلطة الوصاية التي تحد من مبادرات ممثلي السكان المنتخبين. يشكل تبني نظام الاقتراع العام المباشر على مستوى الجهات[9] خطوة إيجابية ستشجع على التنافس البرامجي للمترشحين الحزبيين[10]، كما سيعطي الاقتراع العام المباشر شرعية سياسية أقوى لممثلي المواطنين في الجهات.

هذا الوضع، سوف يسهم دونما شك في خلق نخب محلية جديدة، تكتسب خبرة وقدرات تمكنها من التأثير في القرار، ومن منافسة وتجاوز الانحباس والاحتكار الذي مارسته النخب في المركز، على مدى سنوات. كما سوف يسهم في تقليص الفوارق في مستويات التنمية، وفي توسيع قاعدة المشاركة الشعبية، وتعزيز التحول الديمقراطي بصورة تصبح مكاسبه غير قابلة للتراجع عنها.

---

[9] ينص الفصل 135 الفقرة 3 من الدستور على أنه " تنتخب مجالس الجهات والجماعات بالاقتراع العام المباشر".

مسألة الجهوية بالمغرب

تعقيب ومناقشات "منتدى قرطبة الآن" على الورقة التركيبية الخامسة

يعتبر موضوع الجهوية أو الفيدرالية مصدرا للتوتر في جميع بلدان المنطقة حيث ينظر إلى من يطالب بمزيد من الحكم الذاتي كـ"مشاريع انفصاليين" يريدون إضعاف وحدة الأمة والبلاد وتحريف الوطن عن قضاياه الرئيسية. في المقابل أدت الانتفاضات في العالم العربي إلى إضعاف صورة الدولة المركزية حيث صارت تلتبس في تصورات العديد بالدولة الاستبدادية. يصاحب هذا التصور انتعاش هويات مناطقية وثقافية (في ليبيا وتونس ومصر واليمن) تكتسب شرعيتها مع مرور الوقت من تعثرات الربيع العربي ومن غياب ونقص تقاليد التدبير الديمقراطي للخلافات والمصالح.

يقدم النظام الجهوي من الوعود بقدر ما يحمل من المحاذير. قد يكون أداة حل لنزاعات مستعصية[1]، لكن فشل أو تباطء مسار تطبيق النظام الجهوي قد يؤثر سلبا على عمليات التحول الديمقراطي. إذا كانت الجهوية ركيزة للتنمية المحلية والديمقراطية التشاركية، فإنها قد تصبح وعاء لترسبات الحساسيات الثقافية، وللمشاعر الانعزالية السلبية على روابط التضامن الوطنية المفترضة. إن الطفرة التي قد تحسم فيهذا الاتجاه أو ذاك، تتوقف على مستوى التنمية المتحققة، وقبول مبدإ المساواة في الحقوق والواجبات على قاعدة المواطنة. في هذا السياق، نبه أعضاء المنتدى إلى ثلاثة مخاطر أساسية قد يعرفها أي مشروع جهوي قيد التنفيذ:

- النزاع حول تدبير الموارد الطبيعية وتوزيع الإمكانات المادية للدولة بين الجهات السياسية أو الجماعات البشرية.
- إمكانية الخلط بين الحقوق الثقافية والاجتماعية وتقطيع المجال الترابي للدولة. لا يجب أن يؤدي الأمر إلى أن تصبح مناطق أو جهات معينة حصرية على جماعات وفئات محددة بدعوى الحقوق التاريخية أو غيرها. يجب أن يظل المجال الترابي للوطن ومؤسسات الدولة مفتوحين لجميع المواطنين على قدم المساواة.
- احتمال تقوي الحركات الانفصالية أو الانعزالية مما يؤدي إلى أزمات سياسية مفتوحة.

من هذا المنظور، حظيت ورقة الجهوية بالمغرب باهتمام خاص من أعضاء "منتدى قرطبة الآن" باعتبارها حالة للتأمل والمقارنة. وافق المنتدى على مجمل الأفكار الواردة في الورقة مع تسجيله غياب قراءة لمقاصد ومدلولات الخطاب الرسمي حول الجهوية. أثار بعض أعضاء المنتدى الانتباه إلى أنه يتم الحديث في كثير من الأحيان عن "الجهوية المتقدمة" أو "الجهوية الموسعة" لتجنب الإشارة إلى الطابع السياسي للجهوية؛ بمعنى انتقال جزء من الصلاحيات والسلطة من الإدارة المركزية للدولة إلى الجهات.

يستدل على ذلك بحصر الإعداد والتفكير في مستقبل الجهوية على لجنة استشارية معينة مكونة أساسا من خبراء مما ينقص من منتوج عملها. الجهوية هي عملية سياسية، وليست قضية تقنية فقط، تحتاج لمشاركة جميع مكونات المجتمع كشرط وضمانة للنجاح (الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، والأمازيغية ومكوناتها الثقافية، الخ ...).

لقد أدى ارتفاع المستوى التعليمي لدى المغاربة وانفتاحهم على التيارات الفكرية المعاصرة إلى تنشيط المطالب الثقافية للمجموعات المختلفة وبالأخص لدى المكون الأمازيغي الذي أصبح يطالب بإدماج الأمازيغية في المناهج الدراسية، والإدراج المتزايد للأمازيغية في التعليم والإعلام، إلى جانب تيسير ولوجها إلى الحياة العامة وتنمية المناطق الناطقة بالأمازيغية.

في المغرب، هناك قلق، ولكن ليس بالحاد، من أن ينتج مسار الجهوية توترات على أساس هوياتي في الحالات التالية:

- في حالة تبني تقطيع ترابي غير فعال وغير متجانس ومقبول من طرف الجماعات الثقافية.
- في حالة غموض الاختصاصات، قد يحدث تنازع بين جهة أو جهات معينة مع الحكومة المركزية فيما

[1] Nicole Töpperwien (State Concepts), Federalism and Peace Mediation, Mediation Support Project (swisspeace / CSS ETH-Zurich), 2009.

Link: http://peacemediation.ch/wp-content/uploads/2012/11/federalism_mediation.pdf

يخص صلاحيات تهم المجالات الثقافية والتعليمية والدينية.

- في حالة الانتكاسة في الترسيم العملي للغة الأمازيغية؛ يمكن أن يتجه بعض النشطاء والمثقفين الأمازيغيين إلى مواقف متشددة. حيث ترى بعض الجمعيات الثقافية الأمازيغية أن الشروط قد أصبحت متوفرة، أكثر من أي وقت مضى، للدفع بمطالبها الهوياتية للتطبيق. كما استطاعت أن تستقطب لمشروعها جيلا من الشباب المتحمس للقضية الثقافية الأمازيغية والذي رفع سقف المطالب وأعطاها نفسا حقوقيا وسياسيا. هذه الحركية السياسية للمطالب الأمازيغية يجب أن تحفز إلى تبني سياسة لغوية توافقية يكون فيها الترسيم العملي للغة الأمازيغية سلسا بحيث لا يحس المتشبثون بمكانة اللغة العربية أن هناك تنافسا بين اللغتين الوطنيتين.

من مقترحات أعضاء المنتدى للتقدم في مسار الجهوية :

- إشراك المجتمع المدني وتوليه دورا نشطا في هذا المسار.
- تأسيس لشبكة أو إطار يجمع المعنيين المباشرين بنظام الجهوية أي جمعيات المنتخبين المحليين (المستشارون الجماعيون والإقليميون والجهويون) من جميع الأحزاب السياسية. هذه الشبكة تقوم بالإدلاء باقتراحاتها في تطبيق النظام الجهوي، وتعمل على تقوية الموارد البشرية من خلال ورشات عمل، وزيارات ميدانية، ونقل الخبرات، الخ
- تنظيم مناظرة وطنية بعد إنجاز مشاورات جهوية تشاركية تشمل الجميع وذلك قبل إقرار القوانين الخاصة بالجهات.
- دعم الإعلام الجهوي وتوفير إمكانيات تطويره ليقوم بدوره الرقابي والتحفيزي (هناك ملاحظة تهم عدم مبالاة عموم المغاربة بمشروع الجهوية. يعود هذا جزئيا لضعف التغطية الإعلامية بمضامينه).